اليمن

التقرير الدولي عن الحرية الدينية للعام 2007م
صادر عن مكتب الديمقراطيه وحقوق الانسان والعمل

ينص الدستور على حرية الأديان وقد إحترمت الحكومة وبشكلٍ عام ممارسة هذا الحق؛ ومع ذلك، وجدت هناك بعض القيود. ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة وعلى أن الشريعة (القانون الإسلامي) هي مصدر كل التشريعات.

لم يطرأ أي تغير على وضع احترام الحرية الدينية خلال الفترة التي شملها هذا التقرير كما استمرت سياسة الحكومة في الإسهام وبشكل عام في حرية ممارسة الشعائر الدينية؛ ومع ذلك، وجدت هناك بعض القيود. يتمتع المسلمون وأتباع الديانات الأخرى بحرية العبادة وفقاً لمعتقداتهم، غير أن الحكومة تحظر على المسلمين اعتناق دين آخر كما تحظر تحويل المسلمين عن دينهم.

بالرغم من أن العلاقات بين الجماعات الدينية استمرت في الاسهام في الحرية الدينية، أفادت بعض التقارير حول وجود اساءات مجتمعية وتمييز قائمين على أساس المعتقد الديني أو الممارسة الدينية. تم تسجيل هجمات متفرقة على اليهود كما أن بعض المسلمين البارزين والذين يتبعون المذهب الزيدي قد شعروا باستهداف من جانب الكيانات الحكومية بسبب إنتمائهم الديني. لقد أدى إعادة التدخل العسكري للحكومة في محافظة صعده إلى عودة ظهور التوترات السياسية والقبلية والدينية في كانون الثاني/ يناير 2007م وذلك عقب الإشتباك العسكري الثالث مع المتمردين المنتمين لأسرة الحوثي والذين يتبعون المذهب الزيدي المتفرع من الإسلام الشيعي.

تناقش الحكومة الأمريكية مع الحكومة قضايا تتعلّق بالحرية الدينية وذلك في سياق سياستها العامة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان.

القسم الأول: الديموغرافيا الدينية

تبلغ مساحة البلاد الإجمالية 328,100 ميلاً مربعاً، وعدد سكانها 20 مليون نسمة. كل المواطنون تقريباً مسلمون، إما زيديون ينتمون إلى المذهب الشيعي أو شافعيون ينتمون إلى المذهب السني. بينما لا تتوفر إحصائيات تشير التقديرات على أن الزيديين يشكلون مابين 30 إلى 35 بالمئة بينما يشكل الشافعيون مابين 65 إلى 70 بالمئة من إجمالي عدد السكان. كما يوجد كذلك بضعة آلاف من المسلمين الإسماعيليين يقيم معظمهم في الشمال.

يعد اليهود الأقلية الدينية الأصلية الوحيدة. هاجر تقريباً كل السكان اليهود الذين وجدوا في

البلد. بقى أقل من 500 يهودي فى الجزء الشمالى من البلد، وبشكل أساسي بالقرب من منطقتي ريدة وصعده؛ ومع ذلك، وفي كانون الثاني/ يناير 2007م تم نقل الطائفة اليهودية التاريخية البالغة 45 يهودي من صعده إلى صنعاء وذلك بعد تلقيهم تهديداً من قبل أحد مؤيدي الحوثي والذي أمرهم بمغادرة المحافظة كما أفادت بعض التقارير. وقد نشب العنف بين القوات الحكومية والحوثيين بعد ذلك بوقت قصير، مما أدى إلى استمرار النزوح الداخلي لليهود في شمال اليمن ومن ثم نقلهم إلى صنعاء في نهاية المطاف. ومنذ فرارهم من منازلهم ، ظل اليهود البالغ عددهم 45 تحت حماية ورعاية الحكومة.

يبلغ عدد المسيحيين 3000 موزعين في جميع أنحاء البلد، ومعظمهم من اللاجئين أو من الأجانب المقيمين بشكلٍ مؤقت في البلد. ويقيم في مدينة عدن حوالى 40 هندوسياً من أصل هندي. يوجد هناك أربع كنائس في مدينة عدن: ثلاث كنائس رومانية كاثوليكية وكنيسة أنجليكانية واحدة. كما يوجد هناك معبداً هندوسياً في عدن. كان هناك ثلاثة معابد يهودية عاملة في شمال البلد، إلا أنه ومنذ نزوح اليهود من صعده في بداية هذا العام فمن المحتمل أن يكون هذا العدد قد تغير.

عمل المبشرون المسيحيون والمنظمات غير الحكومية المتعاونة مع الجماعات التبشيرية في البلد حيث اقتصرت أعمال معظمهم على توفير الخدمات الطبية، بينما عمل آخرون في حقلي التعليم والخدمات الاجتماعية. وبناء على طلبٍ من الحكومة، تدير "أخوات الإحسان" دوراً للفقراء وأصحاب الإعاقات في كلٍ من صنعاء وتعز والحديدة وعدن. أدارت البعثة السويدية الحرة، الممولة من قبل دولة السويد وكنائس في السويد، معهداً فنّياً للفقراء وأصحاب الإعاقات في مدينة تعز. وكان هناك بعثة طبية في صعده، إلا أنه وفي كانون الثاني/ يناير 2007م تم الإفادة أن البعثة قد غادرت لتجنب الإقتتال. ويعتقد أن البعثة ظلت في المنطقة لتقديم المساعدة الطبية لضحايا العنف. كما أدارت بعثة أخرى عيادتين طبيتين خيريتين في عدن. ومن بين الأقلّيات الدينية، شارك حوالي ألف مسيحي ومعظم اليهود وبشكل فاعل في بعض أشكال الطقوس الدينية الرسمية وإن لم يكن بشكلٍ دائم في مكان عام للعبادة.

القسم الثاني: وضع الحرية الدينية

الإطار القانوني

ينص الدستور على الحرية الدينية كما احترمت الحكومة وبشكلٍ عام ممارسة هذا الحق، ومع ذلك، وجدت هناك بعض القيود. ينص الدستورعلى أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة (القانون الإسلامي) هي مصدر كل التشريعات. ويتمتع أتباع الديانات الأخرى غير الإسلام بحرية العبادة وحرية وضع الزينة وارتداء الملابس ذات الطابع الديني المميز كل حسب معتقده إلا أن الشريعة تحظر على المسلمين اعتناق أي دين آخر كما تحظر على

غير المسلمين الدعوة لاعتناق دينٍ غير الإسلام، حيث تطبق الحكومة هذا الحظر. تشترط الحكومة الحصول على إذن مسبق لإقامة أماكن جديدة للعبادة، وتمنع غير المسلمين من تولي المناصب التي يتم شغلها عن طريق الانتخاب.

تصدر الحكومة تأشيرات إقامة للقسيسين حتى يتسنى لهم توفيرالخدمات الدينية لطائفتهم. لقد تم توظيف رجال الدين المسيحيين، والذين تقدموا للإعتناء بالمجتمعات الأجنبية، في مجال التدريس والخدمات الإجتماعية والرعاية الصحية.

يحتفظ البلد بعلاقات دبلوماسية منتظمة مع دولة الفاتيكان.

لا تحتفظ الحكومة بسجلات خاصة بهوية الكيانات الدينية الأخرى كما لا يوجد هناك قانون يفرض على الجماعات الدينية تسجيل نفسها لدى الدولة، بيد أن اللجنة العليا للإنتخابات إعتمدت سياسةً تحظر على جميع غير المسلمين الترشّيح لعضوية البرلمان. وتنص المادة 106 من الفصل 2 من الدستور على أنّه يجب على رئيس الجمهورية "ممارسة واجباته الاسلامية".

توفرالمدارس الحكومية دروساً في الدين الاسلامي دون سواه من الأديان الأخرى، كما يتسنى للمواطنين المسلمين ارتياد مدارس خاصة لا تقوم بتعليم الاسلام. إن غالبية الطلاب غير المسلمين في اليمن هم أجانب ويرتادون مدارس خاصة. يعد عيدي الأضحى والفطر المقدسين إيام عطل رسمية.

القيود على الحرية الدينية

ساهمت سياسة الحكومة وممارساتها في دعم الممارسة الدينية الحرة العامة؛ ومع ذلك، وجدت هناك بعض القيود.

خلال فترة إعداد هذا التقرير قامت الحكومة بالإنخراط في جهود لتخفيف التوتر الديني بينها وبين بعض أعضاء الطائفة الزيدية الشيعية؛ إلا أن التوتر الشعبي عاود الظهور في كانون الثاني/يناير 2007م، وبشكل أكثر ملاحظة في الإعلام، وذلك نتيجةً لتحرك الحكومة ضد التمرد المسلح لجماعة الحوثي. تعتبر الحكومة أن الحوثيين من أتباع الطائفة الإثناعشرية الشيعية، إحدى الطوائف الشيعية والتي تختلف عن الطائفة الزيدية المنتشرة في البلد. يتبع الحوثيون وحركة "الشباب المؤمن" تعاليم رجل الدين الراحل المتمرد حسين بدر الدين الحوثي الذي قُتل خلال التمرد الذي استمر عشرة أسابيع والذي قاده في شهر حزيران/يونيوعام 2004م ضد الحكومة في صعده. أفاد بعض الزيديون بتعرضهم للمضايقات والتمييز من قبل الحكومة وذلك بسبب الإشتباه بتعاطفهم مع الحوثيين. ومع هذا

يبدو أن الأعمال التي اتخذتها الحكومة ضد حركة "الشباب المؤمن" كانت ذات دوافع سياسية وليست دينية.

أدت ممارسات الحكومة لمواجهة العنف السياسي المتزايد إلى تقييد بعض الممارسات الدينية. في شهر كانون الثاني/ يناير 2007م، وللعام الثالث على التوالي، حظرت الحكومة الاحتفال بمناسبة "يوم الغدير" (وهو عيد يحتفل به المسلمون الشيعة) في أجزاء من صعده. فخلال فترة إعداد هذا التقرير، أفادت تقارير بأن الحكومة كثفت جهودها لمنع انتشار "الحوثية" عبر تحديد الساعات التي يسمح فيها بفتح المساجد للناس. أقفلت الحكومة المعاهد التي زعمت أنها معاهد دينية شيعية متطرفة وقامت كذلك بتغيير الأئمة الذين يعتقد دعمهم للمذهب الأصولي وكذلك تشديد المراقبة على خطب المساجد. قامت الحكومة بحل حزب الحق السياسي ذي الإنتماء الزيدي في آذار/مارس 2007م حيث أفادت أن الحزب لم يستوف متطلبات قانون الأحزاب. إلا أن الكثير من أعضاء الحزب إعتقدوا أن الحزب قد حل بطريقة غير صحيحة وذلك بسبب إرتباطه بالحوثيين وجماعة الشباب المؤمن.

تحظر الحكومة تحويل المسلمين عن دينهم. وخلال فترة إعداد هذا التقرير أفادت تقارير بأن أشخاص قد أوقفوا وبشكل مؤقت لحوزتهم على مواد دينية لغرض التبشير.

وفقاً للشريعة، وكما تُطبق في البلاد، يعد تبديل المسلم لدينه ردةً، تعده الحكومة جرماً عقوبته القتل. وخلال الفترة التي غطاها التقرير، لم ترد أية معلومات حول اتهام أشخاص بالردة أو محاكمتهم لهذا السبب من قبل السلطات.

لم تسمح الحكومة بإقامة أماكن عبادة عامة جديدة بدون الحصول على إذن مسبق. وفي نهاية فترة إعداد التقرير، كان المسؤولون الكاثوليك، على غرار العام الماضي، لا يزالون بانتظار قرار الحكومة حول السماح لهم ببناء مؤسسة كاثوليكية معترف بها رسمياً في صنعاء. لم ينظر مسؤولو الكنيسة المسيحيون إلى هذا التأخير من قبل الحكومة على أنه "عملاً تمييزياً".

تم إقامة الطقوس الدينية الأسبوعية للكاثوليك والبروتستانت والإثيوبيين المسيحيين في صنعاء وعدن ومدن أخرى بدون أي تدخل للحكومة. كما أقيمت الطقوس المسيحية واليهودية بشكل منتظم في منازل أو منشآت خاصة كالمدارس بدون أية مضايقات، وتبدو هذه المرافق كافيةً لاستيعاب تلك الأعداد الصغيرة المعنية.

اتخذ كلٌّ من الحزب الحاكم "المؤتمر الشعبي العام " وحزب "الإصلاح" الإسلامي المعارض الإسلام أساساً لبرامجهما السياسية. لم يستثن الحزب الحاكم "المؤتمر الشعبي العام" من عضويته الأعضاء الذين يعتنقون أديان أخرى بينما اشترط حزب الإصلاح على أعضائه "الالتزام" بالتعاليم الإسلامية. كانت هنالك أيضاً أحزاب سياسية ثانوية ذات طابع

إسلامي، لكنه لم يكن من الواضح ما إذا كانت هذه الأحزاب تقتصر عضويتها على المسلمين فقط.

وخلال فترة إعداد التقرير، إستمرت الحكومة في جهودها لمنع تسييس المساجد والمدارس والحد من التطرف وتعزيز التسامح. تركّزت جهود الحكومة على مراقبة المساجد لرصد الخطب التي تحرض على العنف وغيرها من البيانات السياسية التي تعتبرها الحكومة مضرةً بالأمن العام. ويجوز للمنظمات الإسلامية الخاصة المحافظة على علاقاتها مع منظمات إسلامية دولية، غير أن الحكومة راقبت وبشكل دوري نشاطاتها عن طريق الشرطة والهيئات الاستخباراتية.

خلال فترة إعداد هذا التقرير، تابعت الحكومة جهودها لإغلاق المدارس والمراكز الدينية غير المرخّصة. وفي نهاية الفترة التي غطاها هذا التقرير، تم إغلاق أكثر من 4500 مدرسة ومعاهد دينية غير مرخصة. وأعربت الحكومة عن قلقها حيال تحول هذه المدارس من تدريس المواد التربوية الرسمية لتروج إيديولوجية القتال. قامت الحكومة بترحيل بعض الطلاب الأجانب الدارسين بمدارس دينية غير مرخصة. حظرت الحكومة على المدارس الخاصة والحكومية التدريس من خارج نطاق المنهج الدراسي المعتمد رسمياً. هدفت جميع هذه الخطوات للحد من التطرف الإيديولوجي والديني في المدارس.

أفادت بعض التقارير أن وزارة الثقافة وجهاز الأمن السياسي راقبا، وفي بعض الأحايين، صادرا الكتب التي تتناول العقيدة الإسلامية للشيعة الزيديين من رفوف المكتبات بعد صدورها. أفادت أيضاً بعض التقارير الموثوقة من علماء وسياسيين زيديين أن السلطات حظرت نشر بعض المواد التي تروج للإسلام الشيعي الزيدي. وقد أنكرت الحكومة خضوع الإعلام للرقابة من قبل الأجهزة الأمنية.

لا تحظر سياسات الحكومة ولا تعاقب على حيازة المطبوعات الدينية غير الإسلامية؛ ومع ذلك، أفادت بعض التقارير الموثوقة عن قيام أجهزة الشرطة وأعضاء من جهاز الأمن السياسي، وهو هيئة تتبع مكتب رئيس الجمهورية مباشرةً، بمضايقة أشخاص لحيازتهم على مثل هذه المواد. بالإضافة إلى ذلك، أفادت تقارير أن بعض أعضاء جهاز الأمن السياسي راقبوا وضايقوا وأحياناً فرضوا الرقابة على بريد الجماعات التبشيرية وأولئك الذين يجتمعون معهم وذلك وكما يبدو لمنع التبشير.

في أعقاب توحد اليمن الشمالي واليمن الجنوبي في عام 1990م، طلب من أصحاب الممتلكات التي تمت مصادرتها من قبل الحكومة الشيوعية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة، السعي لاستعادة ممتلكاتهم. إلا أن تطبيق ذلك كان محدوداً جداً وقليلةَ هي تلك الممتلكات التي أُعيدت إلى مالكيها السابقين. وطلبت الكنيسة الكاثوليكية من الحكومة قطعة أرض في صنعاء لتبني عليها مؤسسةً كاثوليكية عوضاً عن ممتلكاتها التي تمت

مصادرتها. وفي نهاية الفترة التي غطاها التقرير، كانت الكنيسة لا تزال تنتظر الرد على طلبها هذا.

ينص الدستور على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر كافة التشريعات، كما أن بعض العادات والتقاليد المحلّية التي تمارس في البلد، والتي يقال إنها جزء من الشريعة، أدرجت في العديد من القوانين والسياسات. وتَتسم بعض هذه القوانين بالتمييز ضد المرأة والأشخاص الذين ينتمون إلى جماعات دينية أخرى.

وفقاً لتفسير الحكومة للشريعة، لا يحق للمرأة المسلمة الزواج من رجلٍ غير مسلم. وبموجب قانون الأحوال الشخصية رقم 20 للعام 1992م، يجوز للرجل الزواج بأربع نساء غير أن القليل جداً يفعلون ذلك. يمنع القانون الرجل من الزواج من إمرأة غير مسلمة (باستثناء المرأة اليهودية والمسيحية) أو من امرأة مرتدة (أي تخلّت عن الإسلام).

انتهاكات الحرية الدينية

خلال فترة إعداد التقرير، اعتقل مسؤولون أمنيون وبشكلٍ تعسفي بعض الأشخاص المشتبه بهم بالتبشير. كما أفادت تقارير صحفية موثوقة بأن مسؤولين أمنيين ضايقوا واعتقلوا مسلماً كان يحمل منشورات تبشيرية في مدينة تعز. نسبت بعض التقارير غير المؤكدة مثل هذه الأحداث إلى أتباع الجماعة الإسلامية السلفية المحافظة داخل الأجهزة الأمنية.

احتجزت الحكومة ومنذ العام 2001م المئات من الإسلاميين الذين عادوا إلى اليمن من أفغانستان والعراق لغرض الاستجواب. وعلى الرغم من إطلاق سراح معظم المحتجزين في غضون أيام، أفادت تقارير أنه تم احتجاز البعض لفترةٍ تجاوزت المدة القصوى المحددة لاحتجاز الإرهابيين أو المشتبه بهم أمنياً.

أصدر الرئيس علي عبد الله صالح في آيار/مايو 2006م عفواً عن الإمامَين يحيى حسين الديلمي المحكوم عليه بالإعدام ومحمد أحمد مفتاح المحكوم عليه بالسجن لمدة ثمانية أعوام. وكان الرجلان قد أدينا لقيامهما بإقامة علاقةٍ مع دولة إيران بهدف إلحاق الأذى بالبلد. إعترض الإمامان وبشكلٍ علني على أعمال الحكومة في صعده كما شكلا جماعة "شباب صنعاء" وهي جماعة زيدية دينية تدعم الحوثيين. وشدد الإمامان على أنّهما كانا يناديا فقط باعتراض سلمي على أفعال الحكومة في صعده.

تطبيقاً للعفو العام أطلقت الحكومة وفي نفس الشهر سراح أكثر من 200 معتقل من متمردي الحوثي. لم يتمكن من معرفة عدد أولئك المحتجزين الذين شاركوا في التمرد الثاني ضد الحكومة في شهر آذار/مارس 2005م. وعلى الرغم من أن بعض المحتجزين

أوقفوا بسبب دعمهم للتعاليم الحوثية الدينية، إلا أن الدوافع وراء هذه الاعتقالات بدت سياسية أكثر منها دينيةً.

التحول الديني القسري

لم ترد أية تقارير عن أي تحول ديني قسري بما في ذلك المواطنين الأمريكيين القصرالذين خطفوا أو أبعدوا من الولايات المتحدة بطريقة غير قانونية أو عن رفض السماح بإعادة هؤلاء المواطنين إلى الولايات المتحدة.

تحسن وتطور إيجابي في مجال إحترام الحرية الدينية

وفي إطار حملتها ضد التطرف الديني، اتخذت الحكومة خطوات لتحسين الظروف التي تؤثر على مواقف المجتمع تجاه حرية الأديان. نظمت وزارة الأوقاف والإرشاد في آيار/مايو 2006م دورة تدريبية استمرت ستة أيام شارك فيها 500 إمام من أجل تعزيز مبادئ الوسطية والتسامح الديني. استمرت الحكومة وتحت اشراف وزارة الاوقاف والارشاد الديني بدعم هذه الحملة وخططت لبرامج مماثلة في المستقبل.

القسم الثالث: الاساءات المجتمعية والتمييز

وجدت هناك بعض التقارير حول الاساءات المجتمعية والتمييز القائمين على أساس المعتقد الديني أو الممارسة، ولكن حساً عاماً تجاه الحرية الدينية قد إستمر. عاشت الأقلّيات الدينية وبشكل عام في وئام مع جيرانهم المسلمين.

دفعت الاعتداءات المتقطعة التي شنها متطرفون مناهضون لليهود في السنوات الأخيرة معظم يهود البلد لإعادة التوطين في مدينة ريدة لتوخي الأمان وكذا الحفاظ على طائفتهم. نزحت الطائفة اليهودية إلى صنعاء بسبب الإقتتال الدائر في صعدة.

لم يتم الإفادة عن وقوع حوادث عنف أو تمييز بين معتنقي المذهبيين الإسلاميين الرئيسيين في البلد وهما المذهب الزيدي والمذهب الشافعي.

لم يحرض علماء الدين كما أنهم لم يتسامحوا مع العنف ذو الدوافع الدينية بإستثناء أقلية دينية صغيرة ذات دوافع سياسية في معظم الأوقات وعلى صلة بعناصر أجنبية متطرفة.

خلال الفترة التي شملها التقرير، أفادت تقارير متفرقة عن أعمال عنف قامت بها عناصر سلفية لمحاولة السيطرة على مساجد معتدلة وصوفية في كافة أنحاء البلد.

أفادت معلومات غير مؤكدة أنّه تم مضايقة أتباع تعاليم الطائفة الإسماعيلية الإسلامية ومنعهم من دخول المساجد التابعة للسلفيين.

القسم الرابع: سياسة حكومة الولايات المتحدة

تناقش حكومة الولايات المتحدة مع الحكومة قضايا تتعلّق بالحرية الدينية وذلك كجزءٍ من سياستها الشاملة الهادفة إلى تعزيز حقوق الإنسان. كما حافظت سفارة الولايات المتحدة على حوار فاعل حول قضايا حقوق الإنسان مع الحكومة ومنظمات غير حكومية وجماعات دينية وصحفيين وناشطين في مجالي حقوق الإنسان والمرأة. كما التقى مسئولو السفارة، وبشكل دوري، مع ممثليي الطائفتين اليهودية والمسيحية.

صدر بتاريخ 14 أيلول / سبتمبر 2007م